جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون العام

التحكيم في المنازعات الإدارية في دولة الإمارات العربية المتحدة

«دراسة مقارنة»

رسالة لنيل درجة الماجستير في القانون العام

مقدمة من

الباحث/ عبد الله حمد عمران الشامسي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ محمد محمد بدران أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة	رئيساً
الأستاذ الدكتور/ جابر جاد نصار أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة	مشرفاً وعضواً
الأستاذ المستشار/ حمدى ياسين عكاشة نائب رئيس مجلس الدولة	عضواً

١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

صدق الله العظيم

سورة التوبة : الآية ١٠٥

إهـــداء

إلـــى أمـــى الغالية التى ضحت بكل ما تملك لتربية أبناءها ودفعهم لإكمال تعليمهم.

وإلـــى مـــن عملت جاهدةً، وبذلت الغالى والنفيس لتعليمى، إلى الإمارات الحبيبة.

وإلـــى جمهـــورية مـــصر العـــربية التـــى لا ننكر فضلها ومـــساهمتها الفعالـــة فـــى الأخذ بيد أبناء الإمارات والوقوف إلى جانبهم فى مسيرتهم التعليمية.

وإلى كل من كانت له مساهمة سواء بالتوجيه أو التشجيع أو المساعدة فى إتمام هذا البحث الذي أتمنى من الله العلي القدير أن أكـــون قـــد وفقـــت فـــى إعـــداده وأن يجد صداه ويستفاد من محتوياته.

شكر وتقدير

احمـــد الله العلـــى القديـــر، واتوجه إليه بعظيم امتنانه على نعمائه وعلمني ما لم أكن أعلم ، فلله الحمد والمنة .

عرفاناً مني بالفضل والجميل أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل الدكتور **جابر جاد نصار** ، أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما قدمه لي من الرعاية والتوجـــيه خلال مراحل إعداد هذه الرسالة، فلم يبخل بعلمه وجهده ووقته بإبـــداء ملاحظاتـــه التي مكنتني من التغلب على كثير من الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث.

كمـــا يـــشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ **محمـد محمـد بـدران** أســـتاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة لتفـــضله بالمـــوافقة علـــى المناقشة والحكم على هذه الرسالة، رغم كثرة مشاغله وأعبائه الكثيرة.

كمـــا يطـــيب لي أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى المستشار الدكتور/ **حمـدي ياسـين عكاشـة** نائب رئيس مجلس الدولة الذي شرفني بالموافقة على الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة.

فجزا الله الجميع خير الجزاء ومتعهم بموفور الصحة والعافية.

مقدمـــة

إن نظـــام التحكـــيم من الأنظمة القضائية المتعارف عليها منذ قديم الـــزمان، بل كان النظام الوحيد المتبع فى حل المنازعات بين الأفراد، ومع ظهـــور فكرة الدولة ظهرت الحاجة إلى أن تكون السلطة القضائية المتمثلة فـــى المحاكم هى السائدة والتى تملك القدرة على حل الخلافات القائمة بين الأفراد مع عدم إهمال فكرة التحكيم، وإن انحصرت فى نطاق محدود.

ومـــع الـــتطور والتغير الكبير فى كافة المجالات والانفتاح التجاري والـــصناعي والتكنولوجي فى العالم ازداد حجم المنازعات وخاصة التجارية مـــنها. وفـــى ظل الإجراءات القضائية المعقدة والتى تتطلب جهداً ووقتاً قد يسببان خسائر فادحة لأطراف المنازعة، ظهرت الحاجة إلى الالتجاء للنظام الذى أهمـــل لبعض الوقت لما تتوافر فيه من مميزات تسهل على الأطراف المتنازعة الكثير من الجهد والوقت والمال، بالإضافة إلى ما يتمتع به من مواصفات أخرى تشجع المستثمرين على اللجوء إليه كالسرية والسرعة والمعرفة .

كان ذلك النظام فيما يخص علاقات الأفراد وتنظيمها، وتطور الأمر إلـــي اســـتخدام التحكيم كوسيلة لحل المنازعات الإدارية وبصفة خاصة فى العقـــود الإدارية، وحدث من الخلافات فى الرأي فى هذا الشأن الكثير؛ حيث كـــان البعض مؤيداً لجواز التحكيم فى العقود الإدارية أما البعض الآخر فقد كان معارضاً، ولكل منهم حجة .

وقـــد استقر الرأي أخيراً على جواز اللجوء إلى التحكيم فى العقود الإدارية؛ لذا كان لابد أن يساهم الباحث فى الوصول إلى تسهيل مهمة الدول التى لا تعمل بالنظام القضائي المزدوج وإبراز خصائصه للتمكن من مسايرة المتغيرات فى كافة المجالات، وأخص دولة الإمارات العربية المتحدة فى هذا الذكر؛ لأنها من الدول التى سارعت لتقنين هذا النظام والعمل به وإن مست

الفهـــرس

الموضـــوع **الصفحـة**

مقدمـــــة ١

تمهيد : مدخل لدراسة التحكيم فى العقود الإدارية ٥

المبحث الأول : تعريف التحكيم وتمييزه عن النظم المشابهة ٥

المطلب الأول : تعريف التحكيم ٥

المطلب الثانى : التمييز بينه وبين النظم لمشابهة ٨

المـــبحث الثانـــى : مدلـــول العقـــد الإدارى فـــى النظامين المصرى والإماراتى ٢١

المطلب الأول : تعريف العقد الإدارى وتطور اختصاص مجلس الدولة المصرى ٢١

المطلـــب الثانى : تعريف العقد الإدارى وفقاً للنظام القانونى فى دولة الإمارات العربية المتحدة ٥٣

المبحث الثالث : مدى جواز اللجوء للتحكيم الإدارى ٦٢

المطلب الأول : التطور التشريعى للتحكيم الإدارى فى مصر ٦٢

المطلب الثانى : التحكيم فى التشريع الإماراتى ٧٢

الباب الأول

النظام القانونى للتحكيم الإدارى

مبحث تمهيدى : الطبيعة القانونية للتحكيم الإدارى ٧٩

الفصل الأول

تشكيل هيئات التحكيم

المبحث الأول : من حيث مصدر قرار التشكيل ٨٩

المبحث الثانى : من حيث عدد المحكمين ١٠١

الفصل الثانى

حدود اختصاصات هيئات التحكيم

الفصل الثالث

إجراءات التحكيم وآثاره

المبحث الأول : إجراءات التحكيم..... ١١٩
المبحث الثانى : الحكم الصادر عن هيئات التحكيم..... ١٢٨

الباب الثانى

بعض التطبيقات العملية فى مجال التحكيم الإدارى

الفصل الأول

عقود التزام المرافق العامة

المبحث الأول : تعريف عقد التزام المرافق العامة..... ١٤٨
المبحث الثانى : الطبيعة القانونية لعقد الالتزام..... ١٥٦
المبحث الثالث : النتائج المترتبة على عقد الالتزام..... ١٦٢
المبحث الرابع : التحكيم فى عقود التزام المرافق العامة..... ١٧٢

الفصل الثانى

عقود الشغال العامة

المبحث الأول : تعريف عقد الشغال العامة..... ١٧٩
المبحث الثانى : الكيفية أو النظام المتبع فى التعاقد بعقود الشغال العامة..... ١٨٤
المطلب الأول : الكيفية التى يتم بها تعاقدات الدولة فى عقود الشغال العامة والعقود الإدارية الأخرى فى مصر..... ١٨٤
المطلب الثانى : الإجراءات المتبعة فى إبرام عقود الإدارة العامة فى دولة الإمارات العربية المتحدة..... ١٩٤
المبحث الثالث : دور التحكيم فى عقود الشغال العامة..... ٢٠٨

الفصل الثالث

عقـود التوريـد

المبحث الأول : تعريف عقد التوريد..... ٢١٧
المـبحث الثانى : الأحكام المتعلقة بتسليم الأصناف محل عقد التوريد وصرف قيمة هذه الأصناف..... ٢٢٠
المطلب الأول : الأحكام المتعلقة بتسليم الأصناف محل العقد..... ٢٢٠
المطلب الثانى : إجراءات وواجبات لجنة الفحص..... ٢٢٦
المطلب الثالث : قبول الصناف (الاستلام النهائى) أو رفضها..... ٢٢٨
المبحث الثالث : الأحكام الخاصة بالتحكيم فى عقود التوريد..... ٢٣٦

الفصل الرابع

التحكيم وفقاً لاتفاقية منظمة التجارة العالمية

المبحث الأول : دور منظمة التجارة العالمية فى تسوية المنازعات.. ٢٤٣
المطلب الأول : التعريف بجهاز تسوية المنازعات (DSB)..... ٢٤٣
المطلب الثانى : دور جهاز تسوية المنازعات..... ٢٤٥
المبحث الثانى : التحكيم وفقاً لاتفاقية منظمة التجارة العالمية.... ٢٤٨
المطلب الأول : الجهات المختصة بتسوية المنازعات..... ٢٤٩
المطلـب الثانـى : التحكيم كوسيلة من وسائل تسوية المنازعات بين أعضاء منظمة التجارة العالمية ٢٥١
الخاتمـة..... ٢٥٥
النتائج..... ٢٥٦
التوصيات..... ٢٥٧
المراجع..... ٢٥٩
الفهرس..... ٢٦٧

مستخلص الرسالة

إن نظـــام التحكـــيم من الأنظمة المنتشرة والمتعارف عليها عالمياً، وهـــو وسيلة لفض المنازعات سواء بين الأفراد أو بين الدول الأعضاء فى مـــنظمة الـــتجارة العالمـــية، أو بين الأفراد والدول؛ ولهذا فهو نظام فعّال ومهـــم، حيث يجب البحث فيه بعناية تامة للوصول إلى أفضل النتائج التى يمكن أن تسهم فى فض المنازعات.

وبما أن نظام التحكيم لديه قدرة على حل المنازعات أكبر من قدرة القـــضاء فيما يخص عقود التجارة الدولية لما يتمتع به من مزايا كسرعة الإجـــراءات وبـــساطتها والسرية فى الجلسات والكفاءة فى الأداء والخبرة وكذلك النفقات، كان لابد من تقنين ذلك.

بالإضـــافة إلـــى كثـــرة المنازعات الإدارية فى الآونة الأخيرة التى تـــستدعى توافـــر جهات قضائية مختصة ومتفرغة للنظر فى هذا الكم من الدعاوى.